

الإفصاح المالي وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري
وأثره على تنشيط وتأهيل بورصة الجزائر

**Financial disclosure in accordance
with the Algerian financial and
accounting system and its impact on
the revitalization and rehabilitation
of the Algerian stock exchange.**

أ/نور الدين نجيب

أستاذ مساعد أ _ جامعة بومرداس

ملخص:

أصبح موضوع الإفصاح المالي محل اهتمام بالغ من قبل المتخصصين من أكاديميين ومنظمين ومهنيين في المرحلة الراهنة، ويكتسي الإفصاح هذه السمة أو المرتبة من حيث كونه مقياسا موضوعية لدرجات الشفافية المتنوعة، المحاسبية والمالية والقانونية والاجتماعية... وشفافية السوق تبعا لذلك، ومن حيث كونه ركيزة أو معيارا لتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسساتية ولقياس كفاءة الأسواق المالية ووسيلة وقائية لمنع ودرأ التصرفات غير القانونية وغير الأخلاقية التي تحدث بين الفئنة والأخرى. وعليه، حاولت هذه الدراسة إثبات إدراكنا للفوائد والامتيازات ذات الصلة بتطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري بناءا على جملة من الأدبيات المحاسبية والحقائق المسجلة والمتوقعة وانعكاس ذلك على كفاءة بورصة الجزائر.

كلمات مفتاحية: النظام المحاسبي المالي، الإفصاح، الشفافية، البورصة

Abstract:

The subject of financial disclosure has become a place of great interest by professionals from academics and regulators and professionals in nowadays, and disclosure is achieve this rank in terms of being a measure of objectivity to degrees varied transparency, accounting and finance, legal and social ...etc. and the transparency of the market accordingly, and in terms of being a pillar or a standard for the application of the principles of corporate governance to measure the efficiency of the financial markets and as a means of preventive to prevent and preempt acts illegal and immoral that occur from time to time. Therefore, this study proof to demonstrate our understanding of the benefits and privileges relevant to the application of financial accounting system Algerian based on a

number of accounting literature and facts recorded and the expected impact on the efficiency of the Algiers Stock Exchange.

Keywords: financial accounting system, disclosure, transparency, stock market

مقدمة:

أضحى التعامل في الأسواق المالية من سبل تطوير الاقتصاديات والنمو، من حيث أنها وسيلة أو بيئة مناسبة لتنمية حجم الشركات إلى مصاف الشركات العملاقة والشركات ذات التنافسية الهائلة، وفي ظل مجموعة من المتغيرات، لاسيما مع تردد الانهيارات والفضائح المحاسبية والمالية، تفرض هيئات الإشراف على سير البورصات جملة من القيود بما فيها شروط متعلقة بالشفافية والإفصاح، لكونه ذو صلة مباشرة بتحفيز الاستثمار من حيث دعم الثقة في السوق وتحقيق انضباطية المشاركين فيه كل حسب دوره. من ناحية ثانية، تتوقف رشادة قرار الاستثمار على مدى جودة المعلومة وتكلفة الحصول عليها، فضلا عن نفسية متخذ القرار وأساليبه الذهنية والتحليلية طبعاً، وقد يواجه المستثمر في السوق المالية صعوبة بالغة في تمييز المعلومات المضللة والمغرضة والشائعات... من المعلومات الموثوقة ذات الجودة إن لم تلتزم جهة الإفصاح بالقواعد المحاسبية ومبادئ الشفافية والموضوعية والصدق والاحترام. فمن أجل ضبط الأسواق تعمل التنظيمات على تكيف النظام المحاسبي ومخرجاته المعبر عنها بالقوائم/التقارير المالية للوفاء بمتطلبات الشفافية والانضباطية على السوق وتحقيق الحوكمة المؤسساتية تبعاً لذلك.

ونظراً للأهمية الكبيرة التي يلعبها الإفصاح في استقرار الأسواق المالية، يتم تكيف نظام المحاسبة المالية لتعظيم قيمة المعلومة المالية التي يمكن أن يتحصل عليها المستثمر في هذه الأسواق ليتخذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب، فالمعلومة الواحدة قد تؤدي حتماً وإن بإيقاع بطيء إلى تغيير قيمة الورقة المالية المعنية بها صعوداً أو هبوطاً حسب المؤشرات التي تدل عليها، ومن ثمة قيمة المؤسسة المصدرة لهذه الورقة المالية. وعليه، نسعى من خلال هذه الدراسة إلى ادراك هذه الأمور

والاعتبارات بالإفصاح المالي المستند على النظام المحاسبي المالي
الجزائري وفق الإشكالية الرئيسية الآتية:

**ما هو دور جودة المعلومات المالية والمحاسبية المعدة في ضوء
قواعد النظام المحاسبي المالي وانعكاساتها على أداء بورصة الجزائر؟**

قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى محورين أساسيين: الشفافية والإفصاح في
ظل النظام المحاسبي المالي الجزائري؛ وتأثير تطبيق النظام المحاسبي
المالي على كفاءة وتنافسية بورصة الجزائر.

أولاً: مسوغات توجه الجزائر إلى إصلاح النظام المحاسبي إلى الشكل
الحالي

يمكن تحديد أبرز الأسباب التي دفعت السلطات المختصة في الجزائر
إلى تبني النظام المحاسبي المالي في النقاط التالية⁽¹⁾:

❖ محاولة التقارب مع الاتجاه العالمي لتطبيق معايير محاسبية واحدة
موحدة، وهي المعايير الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية
IAS/IFRS، من أجل تعزيز انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصادي
العالمي وتحقيق الاندماج الأفضل فيه؛

❖ ترقية جودة المعلومات المحتواة في القوائم المالية مقارنة بالقصور
الملحوظ في القوائم المالية المعدة وفق المخطط المحاسبي الوطني ومقارنة
بأفضل النماذج الدولية إعداد وعرض القوائم المالية وفي قمتها المعايير
الدولية IAS/IFRS؛

❖ ضبط إطار تصوري يقلل من حالات التأويل وسوء الفهم ومخاطر
التلاعب والتحريف ويعمل على تسهيل مهام الجهات الرقابية لاسيما مدقق

الحسابات على غرار تحديد وتعريف المصطلحات ذات الصلة وتحديد مجال التطبيق للقاعدة المحاسبية والنمطية المناسبة لإعداد القوائم المالية؛
❖ الاتجاه أكثر فأكثر نحو المرونة والتبسيط والملائمة لاقتصاديات المؤسسات المختلفة واقتصاديات السوق المختلفة؛

ثانيا: نبذة تعريفية عن النظام المحاسبي المالي الجزائري

تتميز فلسفة النظام المحاسبي الجزائري عن الفلسفة المعمول بها في النظام السابق من حيث السعي إلى مجابهة متطلبات اقتصاد السوق وتحديات الانفتاح والتحرر، ولإظهار ذلك لابد من الإشارة إلى بعض الجوانب أو الملامح كالتالي:

1- الاطار القانوني والتنظيمي للنظام المحاسبي المالي: يتضمن الاطار القانوني والتنظيمي لهذا النظام مجموعة التشريعات والنصوص القانونية التي تحدد القوة الالزامية لنظام المحاسبة المالية في المؤسسات الاقتصادية العاملة في الرقعة الجزائرية، كالتالي:

❖ قانون رقم 07-11 / 25 / 11-2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، ع: 74، 2007 / 11 / 25.

❖ مرسوم تنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو 2008، يتضمن أحكام القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد: 27، صادرة في 28 مايو 2008؛

❖ قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية ، العدد: 19، صادرة في 25 مارس 2009؛

❖ قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، يحدد أسقف رقم الاعمال وعدد المستخدمين والنشاط المطبق على المؤسسات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، الجريدة الرسمية ، العدد: 19، صادرة في 25 مارس 2009؛

❖ مرسوم تنفيذي رقم 09-110 المؤرخ في 07 أبريل 2009، يحدد شروط وكيفية مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الاعلام الآلي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 21، صادرة في 08 أبريل 2009.

❖ تعليمية وزارية رقم 02 المؤرخة في 29 أكتوبر 2009 تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي.

يتضح لنا أن منهج الجزائر في فرض المعايير المحاسبية أو بالأحرى القواعد المحاسبية في ضوء النظام المحاسبي المالي يعتمد على الأحكام والنصوص التي تسنها السلطات العمومية (وزارة المالية) وهذا المنهج مغاير لأغلب ما تتبعه الدول في العالم وهو اللجوء إلى الجمعيات المهنية ذات الصومعة الحسنة والصدى المعنوي القوي في محفل المال والأعمال على غرار مجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة، ويلاحظ أيضا الجمود والبطء الشديد في استجابة النظام المحاسبي المالي المستند على القانون إلى المشكلات المستجدة في البيئة الاقتصادية الوطنية على غرار تأثيرات التضخم الجامح على مضامين القوائم المالية وعمليات التقييم المحاسبي وتطور وسائل التجارة الالكترونية والتحاسبات/الدفع الالكتروني..

2- الاطار التصوري للنظام المحاسبي المالي الجزائري: يعتبر هذا الإطار من المستجدات الهامة التي جاء بهذا الإصلاح الأخير مقارنة بما

كان معمول به وفق المخطط المحاسبي الوطني، حيث يرسم هذا الإطار ملامح فلسفة المحاسبة المالية في البيئة الجزائرية ويشكل دليلا إرشاديا لجمهور المحاسبين لاسيما في اختيار السياسة المحاسبية ولما لا الممارسة المناسبة بشأن الحدث الاقتصادي لتلافي التأويل والتضليل، من حيث⁽²⁾:

❖ تحديد القاعدة المرجعية من المبادئ والفرضيات التي يستند عليها المحاسب في إعداد القوائم المالية؛

❖ تحديد مجال تطبيق كل قاعدة محاسبية؛ التصنيف المحاسبي لشجرة الحسابات والتعاريف الوصيفة لكل بند.

وبالتعمق أكثر في جوانب ومضامين الاطار التصوري للنظام المحاسبي المالي الجزائري نستنتج أن الخلفية الحقيقية لهذا النظام مستلهمة فعلا رغم عدم تصريح السلطات بذلك من المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS⁽³⁾، بالأحرى المعايير الدولية الصادرة قبل سنة 2001، وللأسف هذه المعايير الدولية تشهد ولا تزال تعديلات وتحديثات مستمرة لم يواكبها النظام المحاسبي المالي الجزائري إلى غاية اليوم، والدليل هو: غياب رؤية استراتيجية واضحة لأقلمة النظام المحاسبي وفق المعايير الدولية أو حتى أفضل التجارب الدولية على الأقل مثلما فعلت السعودية مؤخرا، الجمود الواضح على السنوات الأخيرة في تدعيم الاطار القانوني والتنظيمي بأحكام تفسيرية وإصلاحية من قبل السلطات المختصة، وإقصاء الخبراء والمهنيين المحاسبين الجزائريين الأدرى والأقرب من الواقع الاقتصادي من المشاركة/المشاوراة في إعداد المعايير.

3- الجديد في النظام المحاسبي المالي: مقارنة بالمخطط المحاسبي الوطني المضمحل، فقد جاء النظام المحاسبي بحلول جديدة وأساليب

مجدية بصدق: الاعتراف، التقييم وإعادة التقييم، المخصصات والاحتياطيات، العرض والافصاح... على سبيل المثال:

❖ **الاطار التصوري:** حدد النظام المحاسبي المالي أوجه فلسفة المحاسبة المالية وممارستها في الاقتصاد الجزائي، في ضوء مجموعة من المبادئ والفرضيات وكذا ضبط للمصطلحات والمعايير المتعلقة بالممارسات المحاسبية⁽⁴⁾؛

❖ **أساليب التقييم:** يتم إظهار البيانات في السجلات والكشوف المحاسبية على أساس الوحدة النقدية (الدينار الجزائري) باعتبارها أفضل وسيلة مشتركة لتقييم الأصول والخصوم والمصاريف والإيرادات والنتائج، ويتم اتباع منهج التكلفة التاريخية للتدوين المحاسبي وإعادة التقييم بالقيمة العادلة اذا اقتضى الأمر لتلافي عيوب منهج التكلفة التاريخية ؛

❖ **السياسات والممارسات المحاسبية الجديدة:** تم إدراج عديد العناصر لم تكن موجودة في المخطط المحاسبي الوطني السابق أو كان لكن بنمط غير مناسب للمرحلة الراهنة، على سبيل المثال لا الحصر: محاسبة التحوط، محاسبة الأدوات المالية، ؛

❖ **نوع ومضمون القوائم المالية:** تحديد مجموعة من الخصائص والمتطلبات لإعداد القوائم المالية بالشكل الذي يلبي أغراض وتطلعات فئات المستثمرين والممولين، وإضافة قائمتين على مستوى الافصاح الاجباري إلى جانب الميزانية وجدول حسابات النتائج وهما قائمة تدفقات الخزينة وقائمة التغيير في هيكل رأس المال⁽⁵⁾؛

❖ **إعادة النظر في العلاقة "محاسبة-جباية":** من بين أهم الانتقادات التي وجهت للمخطط المحاسبي الوطني السابق هو تقييد المعالجة

المحاسبية بالاعتبار الجبائي، لاسيما في نواحي حساب الاهتلاك والمخصصات وتحديد النتائج الصافية وتوزيعها وإعادة التقييم والتسوية... الأمر الذي يقوض من قيمة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي للمؤسسة، وعليه يمكن القول بأن النظام المحاسبي المالي تبنى شعارا مفاده ضرورة إصلاح النظام الجبائي الوطني ليلبي احتياجات المحاسبة المالية⁽⁶⁾؛

❖ خيار الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي عن طريق المحاسبة

المالية: تشير المادة 08 من القانون 07-11 إلى ضرورة تطبيق المعايير المحاسبية من دون الإشارة صراحة إلى علاقة هذه المعايير بالمعايير المحاسبية الدولية IAS / IFRS، لكن أغلب الدراسات التي اهتمت بالنظام المحاسبي المالي الجزائري كموضوع رئيسي أو كموضوع فرعي اتفقت على سعي الجزائر من خلال هذا النظام للتقارب أو للتوافق مع العالم بصدد المعايير المحاسبية الدولية. وتؤكد على توجه الجزائر نحو إحدى الاحتمالات التالية⁽⁷⁾: التدرج في التطبيق نحو ما هو ساري المفعول من معايير IAS / IFRS بالتناسب مع متطلبات وخصوصيات الاقتصادي الجزائري، أن الجزائر ستصدر معايير محاسبية خاصة بها بالاستلham من المعايير المحاسبية الدولية فضلا عن أفضل التجارب الدولية الأخرى؛ أن الجزائر اختارت لنفسها مجموعة من المعايير المحاسبية ويبقى على الذين يصادفون مشكلات غير مؤطر في التنظيم الاجتهاد حسب الخبرات المهنية أو بناء على المرجعية الدولية.

ثالثا: الإفصاح حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري:

لقد ركز المخطط المحاسبي الوطني على إظهار المركز المالي ونتائج الأعمال بشكل لا يتناسب والاحتياجات المعلوماتية للمستثمرين والدائنين

الماليين، من حيث أنه لم يعطي أولوية لوضعيات السيولة ولحقوق الملكية إلى بالمكانة التي خصصها لسلامة المركز المالي والنتائج العملية والمالية، المحققة من قبل المؤسسة على الدورة والدورات الماضية على سبيل الدقة في الايضاح والمقارنة؛ هذا من جهة وجهة ثانية، حاول النظام المحاسبي التوافق مع النموذج الدولي (أي المعايير المحاسبية الدولية) في عرض القوائم المالية، مع وجود بعض الاختلاف في التسميات نتيجة التأثير بالمنهج الفرانكفوني الفرنسي، من أجل المشاركة في مسار التوافق المحاسبي الدولي ومن أجل إضفاء صورة صادقة عن سلامة المركز المالية وقوة أدائها المالي بحيث تكون ذات قيمة معلوماتية مفيدة في اتخاذ القرار من دون حالة عدم التأكد من طرف مستخدمي القوائم المالية الداخليين والخارجيين.

1- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفق النظام المحاسبي

المالي: وحتى يتم قبول المعلومات المحاسبية المعروضة في الإبلاغ المالي على أنها مفيدة لمستخدمها لاتخاذ القرارات؛ ينبغي أن تتصف أو تتسم بخصائص نوعية أساسية، هي⁽⁸⁾:

❖ **قابلية الفهم:** إحدى الخصائص الأساسية لعرض المعلومات المالية. وقابلية المقارنة تسمح للمستخدم بتقدير أثر التغيرات في البيئة والتنظيمات التي تعرضت للتطور والتحول ومركز المؤسسة المستهدفة ذاتها ومع المؤسسات المماثلة.

❖ **الملائمة:** يجب أن تكون المعلومات موافقة للحاجات المتنوعة والمختلفة لمتخذي القرارات،

❖ **المادية:** تعتبر هذه الخاصية مقياساً لتقرير ما يجب الإفصاح عنه للأغراض العامة غير المحددة⁽⁹⁾.

❖ **الموثوقية:** حتى تكون المعلومات موثوقة ينبغي أن تكون خالية من الأخطاء الهامة ومن التحريف والتحيز. وقد بيّن مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) أن هذه الخاصية تتحقق من خلال الخصائص المعززة التالية⁽¹⁰⁾:

التمثيل الصادق والجوهر فوق الشكل وكذا الحيادية والموضوعية والاتصاف بالحيطة والحذر وقابلية التحقق.

2- القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري:

حدد النظام المحاسبي المالي الوطني تشكيلة القوائم المالية والملاحق التوضيحية التي ينبغي الإفصاح عنها في حدود 04 أشهر كأقصى حد من تاريخ اقفال السنة المالية، بحيث تنشر بالعملة الوطنية وتكون مصادقة من طرف محافظ الحسابات وهذه العناصر هي⁽¹¹⁾:

الميزانية _ جدول حسابات النتائج _ جدول تدفقات الخزينة _ جدول تغيير الأموال الخاصة _ الملاحق .

رابعاً: المزايا المستدامة والايجابيات المتوقعة من تطبيق النظام المحاسبي المالي على نشاط سوق الأوراق المالية

بطبيعة الحال لقد جاء النظام المحاسبي المالي للقضاء على العيوب والقصور الكامنة في المخطط الوطني للمحاسبة، لكن بعض العراقيل على المستويين الجئي والكلي ساهمت في تقويض التوقعات والآفاق المرجوة من هذا الإصلاح إلى غاية اليوم، ونوضح لذلك في ما يلي:

1- حسنات وتحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر:

بالتأكيد، فإن تطبيق النظام المحاسبي المالي سيكون له انعكاسات حسنة على⁽¹²⁾.

❖ ترقية جودة القوائم المالية والتوجه نحو مزيد من الشفافية المحاسبية والمالية، وتوخي الدقة والسلامة في إجراء التقييم المحاسبي للوضعيات المالية المختلفة بشكل يضمن التمثيل الصادق ويكفل الحقوق المشروعة للمعنيين؛

❖ تحفيز الاستثمار بتوفير زخم مناسب وكاف من المعلومات المالية المساعدة على اتخاذ القرار الصائب وتحسين أداء المؤسسات الجزائرية لاسيما على التنظيم الداخلي وقنوات التواصل مع المحيط الخارجي، وكذا إعادة هيكلة وتطوير المؤسسة الجزائرية لمواكبة المقاييس العالمية؛

❖ تسهيل أعمال مدقق الحسابات في اكتشاف الأخطاء والتحريفات بالقوائم المالية، وتعدد الأوراق الرابحة والفرص السانحة إزاء الاستثمار والتمويل و تعميق وترسيخ مبادئ الحوكمة على الأطراف ذوي العلاقة وذوي صلة بالمؤسسة.

إلا أن هناك مجموعة من التحديات والعقبات الكئودة التي تحول دون إمكانية الاستفادة من هذه المزايا المستندامة، وفي قمتها:

❖ ثقافة التسيير المتحجرة لدى إدارات المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لاسيما في الاتكال على المبادرات الحكومية لتأهيل المؤسسات والاقتصاد الوطني والبطء الشديد للسلطات المركزية الوصية باعتبارها الجهة المحتكرة لإصدار المعايير المحاسبية في صورة قواعد قانونية من أجل الاستجابة إلى المتطلبات الجديدة وتطلعات المستثمرين والمهنيين؛

❖ غياب الدور الجماعي المهني في صياغة المعايير المحاسبية وتطويرها وعدم كفاءة مراكز التكوين والبحث في تخريج طاقات بشرية متخصصة ومؤهلة وكذا القطيعة بين البحث العلمي في مجالات المحاسبة والتدقيق والإدارة والواقع الاقتصادي؛

❖ النظر قبل كل شيء في الأحكام الجبائية وتنظيمات التأمين والبنوك (والقوانين الأخرى) للقيام بالأنشطة المحاسبية وعدم فعالية النظام المالي الوطني في دعم الشفافية والحوكمة والمسؤولية الاجتماعية.

2- الإفصاح المالي في بورصة الجزائر وفق النظام المحاسبي

المالي:

لقد واجهت بورصة الجزائر من نشأتها عديد العراقيل والصعوبات التي أضفت على تفويض الدور المنوط بها في تمويل التنمية الاقتصادية خارج اقتصاد المديونية (أي التمويل غير المباشر الذي تضطلع به البنوك) وفي تحفيز الادخار الوطني والأجنبي للاستثمار في الأدوات المالية المصدر من قبل الشركات الجزائرية، وتعود المشكلة في الأساس إلى ضعف الوعي/الإرادة الوطنية لتنشيط هذه السوق إلى المستوى المطلوب على الأقل الذي وصلت إليه دول عربية ومجاورة كالمغرب وتونس والسعودية وقطر... وبضرورة ترقية مكانة البورصة في النظام

المالي كبديل للاعتماد المتجاوز للحدود على التمويل المصرفي والإعانات المالية الحكومية.

بالرجوع إلى المعطيات التاريخية والقانونية، نجد أن المادة 716 من القانون التجاري توجب على المتعاملين الاقتصاديين المؤهلين لمسك المحاسبة نشر الحصيلة السنوية وفق القواعد المحاسبية السائدة، وتحدد المادة 811 منه العقوبات الجزائية المترتبة عن عدم المطابقة والتضليل في حين المادة 813 منه تحدد عقوبات عن التماطل والتخلف⁽¹³⁾.

مقارنة مع ذلك فإن الإطار التشريعي للتعامل في بورصة الجزائر، بناء على أحكام المشرع الجزائري و"لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها (COSOB)"، نص على واجب الإفصاح المالي بالنسبة للشركات المسعرة في البورصة عند لجوءها إلى التعبئة العلنية للإدخال بإعلام الجمهور بالوضع المالي وتطور نشاطها، بشكل مسبق بإيداع هذه المذكرة الإعلامية شهرين على الأقل قبل تاريخ الإصدار، وبشكل دوري من أجل التحيين والتوضيح⁽¹⁴⁾. ويحق للجنة عدم منح تأشيرة الإصدار لحماية حقوق المدخرين والمستثمرين. ثم صدر النظام رقم 02-2000 المؤرخ في 20 جانفي 2000 لتحديد المعلومات المالية الواجب نشرها من طرف المؤسسات المسعرة في البورصة.

وتوصي اللجنة في أحد تقاريرها بضرورة تعميق قنوات التواصل مع المستثمرين والمساهمين وعقد الاجتماعات والفعاليات الإعلامية ونشر القوائم المالية في مواقع الويب مع أهمية تحيينها⁽¹⁵⁾.

الملاحظ أن تنظيم البورصة الجزائرية لم يخصص للإفصاح المالي المكانة المناسبة التي يستحقها، مثلما هو معمول به في أغلب البورصات

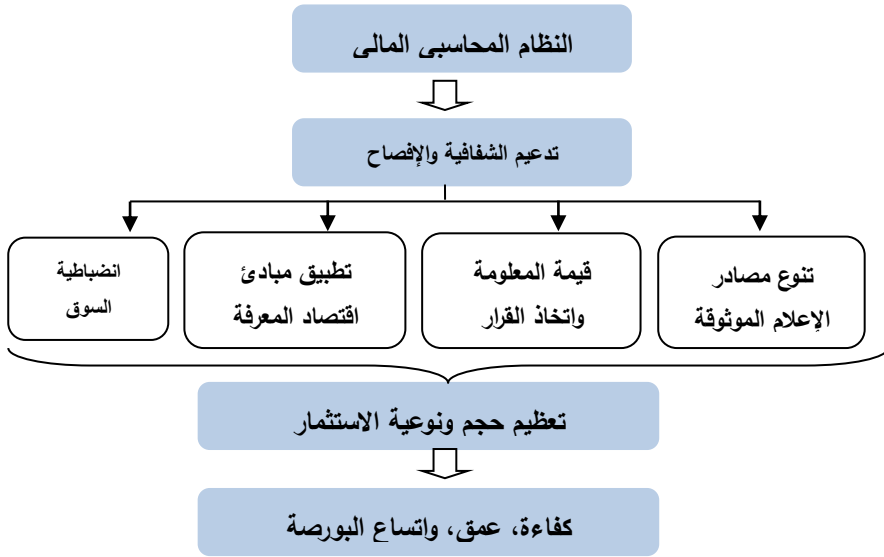
التي تعترف به كركيزة أساسية لضمان الاستقرار والأمان والكفاءة البورصية.

3- الانعكاسات المتوقعة من التزام الإفصاح المالي في البورصة بالنظام المحاسبي المالي:

نحاول تقدير المزايا والفوائد الممكنة من تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي على أشكال الإفصاح المالي في بورصة الجزائر بناء على المزايا الفعلية التي حققتها المعايير المحاسبية الدولية، إذا افترضنا وجود عزيمة قوية لتبني هذه المعايير الدولية في الجزائر من خلال النظام المحاسبي المالي، وذلك على النحو الآتي:

3-1- تعزيز درجات الشفافية والكفاءة البورصية: من البديهي أن
السوق المالية الكفؤ لديها قدرة عالية على استقطاب رؤوس الأموال إليها بالنظر إلى قلة المخاطر وعظم العوائد، ولديها القدرة على إعادة توازنات اقتصادية كلية لاسيما اذا انتهجت سياسات اقتصادية نحو إعادة الهيكلة والتطهير والتأهيل المؤسساتي والخصوصية وحفظ الاستقرار المالي والنقدي... ولا يتم ذلك إلا من خلال توفيرها لزخم هائل من المعلومات الموثوقة بأقل تكلفة وفي الوقت المناسب ليستخدمها متخذي القرارات المالية والإدارية والجهات المضطلة بحساب المؤشرات البورصية وبتحديد التصنيفات الائتمانية. وتؤكد الدراسة العلاقة الطردية القوية بين الإفصاح المالي وقيمة المعلومة وسعر الورقة المالية ومن ثمة قيمة المؤسسة المصدرة لها، فعلى هذا الأساس تفرض الجهات المنظمة والمشرفة على السوق المالية قيودا وترتيبات خاصة لتقوية شفافية السوق من خلال الشفافية المالية والمحاسبية ومنع تضارب الأنباء والمعلومات المغلوطة⁽¹⁶⁾.

الشكل رقم 01: انعكاس تطبيق النظام المحاسبي المالي على بورصة الجزائر



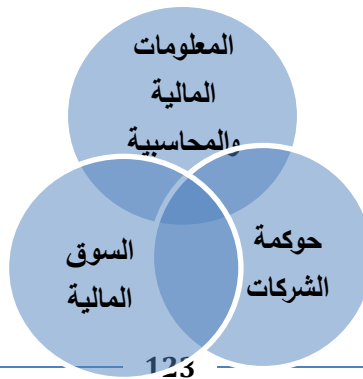
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: أحسين عثمانى وسعاد شعابنية، النظام المحاسبي المالي كأحد متطلبات حوكمة الشركات وأثره على بورصة الجزائر، ملتقى وطني حول: "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري"، جامعة بسكرة بالتعاون مع مخبر مالية بنوك وإدارة الاعمال، الجزائر: بسكرة، 06-07 مايو 2012. [بتصرف]

3-2- الوقاية من الفضائح المحاسبية والجرائم الاقتصادية في البورصة: ما دام موضوع النشاط في البورصات والأسواق المالية هو المال والنقد فمن المؤكد أن أصحاب النوايا الخبيثة والسلوكيات الخاطئة سيستهدفون هذا المكان ما لم تتخذ السلطات الوصية على البورصة والمتعاملين الاحتياطات والوسائل اللازمة لوقاية أموالهم وحقوقهم من تعدي أولئك، لاسيما وأن بورصة وول ستريت العالمية في الولايات

المتحدة الأمريكية قد تعرضت لفضائح غير مسبوقة ناجمة عن انتهاك للأخلاقيات والقيّم والمعايير المحاسبية، على غرار فضائح الإدلاء بمعلومات مالية كاذبة من قبل أهم الشركات ومشاهير الأعمال: إنرون 2001، وورلد كوم 2002، هيلث 2003، فردي ماك 2003، نورتل 2003، شركة التأمين AIG والصناديق المشتركة 2005، بنك ليمان براذرز 2008، برنارد مادوف 2008، ستايم 2009...⁽¹⁷⁾، وبالتأكيد فإن النظام المحاسبي السليم هو من الخطوط الدفاعية المهمة لتفعيل النظام الرقابة الداخلية والحوكمة والتدقيق ومن ثم دعم ثقة السوق وانضباطية السوق، وسعي الجزائر من خلال النظام المحاسبي المالي للتخلص من الثغرات الموجود في المخطط المحاسبي الوطني الذي يتوافق مع متطلبات الانفتاح والتحرر سيساهم حتما في الوقاية من ظواهر الفساد المالي والمحاسبي⁽¹⁸⁾.

3-3- إرساء الحوكمة المؤسسية في البورصة: إن أحد أهم مقومات ومبادئ حوكمة الشركات الشفافية والمساءلة، وعليه يتوخى من تقديم الإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي إمكانية تطبيق الميثاق الوطني للحوكمة الصادر عام 2009 والامتثال المحكم لقانون مكافحة الفساد الصادر عام 2006:

الشكل رقم 02: العلاقة بين حوكمة الشركات والإفصاح المالي والسوق



① الدور المتبادل بين الحوكمة والإفصاح/الشفافية بشكل مستقل عن تأثيرات ومتطلبات السوق المالية

② الأثر المتبادل والمشارك بين حوكمة الشركات ومختلف المؤشرات والمقاييس⁴ المستخدمة لتقييم أداء البورصة بشكل منفصل عن مدى جودة المعلومات² المالية المفصح عنها من قبل الشركات المسعرة (وإن كانت هذه الفرضية صعبة التحقيق عمليا)

③ الأثر المتبادل بين حجم ونوعية المعلومات النوعية والكمية المفصح عنها وحركة التداول والعائد في السوق للورقة المالية

④ منطقة الالتقاء والترابط بين العناصر الثلاثة: الإفصاح، الحوكمة وأداء السوق المالية وهي محط نظر المستثمرين الحاليين والمحتملين لتقييم جدوى استثماراتهم وحساب حقوقهم

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: أحسين عثمان وسعاد شعابنية، مرجع سبق ذكره. [بتصرف]

خاتمة: من الضروري توفير كل الظروف والشروط اللازمة، على المستويين الكلي والجزئي، لتطبيق أفضل لقواعد الإفصاح التي قررها النظام المحاسبي المالي على المؤسسة الاقتصادية من أجل المشاركة بفعالية في بورصة الجزائر وتبني مبادئ الحوكمة المؤسسية، ويقتضي الأمر الجدية في تنفيذ هذا الخيار الاستراتيجي للنهوض بالاقتصاد وتطهيره من فلسفة التسيير المتحجرة وأشكال الفساد. وقد استنتجنا وجه التكامل بين جودة المعلومات المالية التي يستطيع النظام المحاسبي المالي تزويدنا بها والذهاب بعيدا في مسارات الحوكمة ودفع ديناميكية الأسواق

المالية الوطنية. وعليه، من أجل الاستفادة من ثمار تطبيق النظام المحاسبي المالي المستلهم من المعايير المحاسبي الدولية في أسرع زمن، يجب علينا القيام بـ:

❖ إعادة تكوين الكوادر البشرية وتكثيف البرامج التعليمية والتمهينية للمحاسبين ومحافظي الحسابات وإعادة تأهيل النظام المحاسبي للمؤسسة للوفاء بمتطلبات القانون والعصرنة والاستعانة بالخبراء المحاسبين الجزائريين في حل المشكلات المحاسبية التي تصادف تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي؛

❖ رسم رؤية واضحة لتبني المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS فضلا عن ما هو ساري المفعول من المعايير المحاسبية الدولية IAS و الانتقال من منهج اصدار المعايير المحاسبية بالخلفية القانونية إلى إصدار المعايير بالخلفية المهنية البحتة؛

❖ إعادة هيكلة بورصة الجزائر لاسيما بإعادة النظر في شروط تسعير الإصدارات وقبول الوسطاء الماليين بناء على قواعد الإفصاح التي ينص عليها النظام المحاسبي المالي، وتشديد العقوبات على من يخل بمبدأي الشفافية والصدق وتعزيز استقلالية المحاسبة المالية عن المؤثرات الجبائية؛

❖ تدعيم النظام المحاسبي المالي كجدار حصين ضد الأزمات والاضطرابات والفضائح التي قد تصيب بيئة الأعمال والمال الوطنية.

الهوامش:

(1) عاشور كاتوش، **متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IAS/IFRS في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلة علمية محكمة، جامعة الشلف، الجزائر: الشلف، العدد: 09، 2009، ص: 295-296.

(2) **المادتان 06 و07**، القانون رقم 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 74، صادرة في 25 نوفمبر 2007، ص: 04.

(3) Mokadem Abirat & Yahia Djekidel, **l'adoption des normes comptables internationales : une évolution majeure du référentiel comptable en Europe et en Algérie**, séminaire international : « le nouveau système comptable financier selon les normes comptables internationales : expérimentations des applications et perspectives », centre universitaire d'El-Oued, **Algerie : El-Oued, 17-18 janvier 2010.**

(4) لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية: سير الحسابات وتطبيقاتها، دار الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2011، ص: 15.

(5) طارق عبد العال حماد، **التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر: الاسكندرية، 2002، ص: 39.

(6) عاشور كاتوش، **مرجع سبق ذكره**، ص: 299.

(7) بتصرف بالاعتماد على المرجعين التاليين: لخضر علاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص: 11-10.

أيضا: مختار مسامح، **النظام المحاسبي المالي الجديد وإشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في اقتصاد غير مؤهل**، ملتقى دولي حول: "النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية: تجارب، تطبيقات وآفاق"، المركز الجامعي بالوادي، الجزائر: الوادي، 17-18 جانفي 2010.

(8) حمزة طيبي ولخضر رينوبة، إعداد المعلومات المالية والمحاسبية وفق المعايير الدولية IFRS في سياق الحوكمة المؤسسية: التصور والمدرجات، ملتقى دولي حول: "دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات: اتجاهات النظام المحاسبي الجزائري (المالي والعمومي) على ضوء التجارب الدولية"، جامعة ورقلة، الجزائر: ورقلة، 24-25 نوفمبر 2014.

(9) إسماعيل خليل إسماعيل وريان نعم، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية والتطبيق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، مجلة علمية محكمة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العراق: بغداد، العدد: 30، 2012، ص ص: 297-298.

(10) محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية والعملية، الجامعة الأردنية: عمادة البحث العلمي، الأردن: عمان، الطبعة: 02، 2009، ص ص: 11-08.

(11) قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 19، 25 مارس 2009، ص ص: 22-45.

(12) حاج قويدر قورين وآخرون، تأهيل قطاع السوق المالي كمدخل لتدعيم تنافسية الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على النظام المحاسبي المالي الجديد، ملتقى دولي حول: "المنافسة والإستراتيجية التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية"، جامعة الشلف: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، الجزائر: الشلف، 08-09 نوفمبر 2010.

أيضا: فاطمة الزهراء رقايقية، إصلاح وتكييف النظام المحاسبي في الجزائر في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، ملتقى وطني حول: "معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية: متطلبات التوافق والتطبيق"، المركز الجامعي بسوق أهراس، الجزائر: سوق أهراس، 25-26 مايو 2010.

(13) حمزة عبد الوهاب، أهمية الإفصاح المالي في الوقاية من جرائم البورصة وموقف المشرع الجزائري منها، مجلة العلوم الإنسانية، مجلة علمية محكمة، جامعة بسكرة، الجزائر: بسكرة، العدد: 29، فيفري 2013، ص: 197.

(14) قرار مؤرخ في 22 يونيو 1996، يتضمن التصديق على نظام لجنة تنظيم البورصة ومراقبتها رقم 96-02 والمتعلق بالإعلام الواجب نشره من طرف الشركات والهيئات التي تلجأ علانية إلى الادخار عند إصدار القيم المنقولة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجزائر: الجزائر، العدد: 36، 01 يونيو 1997، ص ص: 27-28.

(15) عبد الحليم سعيدي، مرجع سبق ذكره، ص: 197.

(16) حمزة عبد الوهاب، مرجع سبق ذكره، ص ص: 190-191.

(17) أسوأ 10 فضائح محاسبية للشركات على مر كل العصور، موقع الانترنت:

<http://www.syr-res.com/article/5722.html>، تاريخ

الإطلاع: 2016/09/23.

(18) أحمد مخلوف، الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي، ملتقى دولي حول: "الأزمة والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، جامعة سطيف، الجزائر: سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.